الأنباء
الخميس 29 سبتمبر 2011

مؤتمر دراسة المردود البيئي للمشاريع التنموية برعاية المبارك أبريل المقبل

الصرعاوي: دراسات ميناء مبارك راعت مختلف الجوانب البيئية

أكد رئيس مكتب ايكو للاستشارات البيئية د.محمد الصرعاوي ان الدراسات التي أنجزت لإنشاء ميناء مبارك قد راعت مختلف الجوانب البيئية بالإضافة إلى مخرجات هذا المشروع على المدى القريب والبعيد، من المصبات النهرية جنوب العراق وحركة التيارات البحرية والمد والجزر وكمية الرسوبيات التي تأتي إلى قاع الممر المائي.

كلام الصرعاوي جاء أمس الاول خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد للإعلان عن المؤتمر الذي ينظمه المكتب حول دور القطاعين الخاص والعام في البيئة والتنمية والاعمار تحت عنوان «تقييم دراسات المردود البيئي للمشاريع التنموية» والذي سيعقد بين 23 و25 ابريل المقبل برعاية النائب الأول لسمو رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس المجلس الأعلى للبيئة الشيخ جابر المبارك بمشاركة الحملة التوعوية للتغيير المناخي والنادي الجيولوجي في جامعة الكويت والجمعية الكويتية للتنمية المستدامة.

وأوضح مدير مكتب ايكو للاستشارات البيئية د.محمد الصرعاوي ان أهمية المؤتمر تكمن في استعراضه لأهم مشاريع الدولة الحالية والمستقبلية وعلاقتهما بالمحور البيئي والتربوي والتعليمي وصولا الى نشر الوعي البيئي وحماية البيئة، مشيرا إلى ان أهم أهداف المؤتمر إبراز دور القطاعين الخاص والعام في المشاريع الحيوية، مبينا ان تفعيل دور دراسات المردود البيئي للحد من الآثار السلبية للمشاريع التنموية احد أهداف المؤتمر،

د.محمد الصرعاوي والحضور خلال المؤتمر الصحافي (محمد ماهر)

تأخر الكويت في إصدار اللائحة التنفيذية للهيئة العامة للبيئة حتى عام 2001 أدى الى تأخر تطبيق القانون الخاص بالمردود البيئي

بالإضافة الى إلقاء الضوء على دور المؤسسات البيئية في مجال الدعم البيئي وتشجيع المشاريع الصديقة للبيئة، مشيرا الى ان المؤتمر يهدف أيضا الى استكشاف التكنولوجيا الحديثة للحد من التلوث والمحافظة على الطاقة.

وعن محاور المؤتمر قال الصرعاوي انها تنقسم الى ثلاثة محاور يعالج الأول أهمية الدراسات البيئية في أعمال التنمية ودعم القرار اما الثاني فيتناول أهمية القطاعين الخاص والعام في دعم التنمية والاعمار والثالث يتناول مشاريع هيئات ومؤسسات ووزارات الدولة للسنوات الخمس المقبلة، مبينا ان المؤتمر الذي من المتوقع ان يتضمن 200 ورقة علمية سيتم الانتقاء منها بواسطة لجنة علمية من معهد الأبحاث وجامعة الكويت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي وعدد من الجهات العلمية الأخرى، سيصاحبه معرض لأحدث التكنولوجيا البيئية المتطورة.

وأشار الى ان هذا المؤتمر يناقش قضايا بيئية مهمة وهي دور القطاع الخاص في دعم مشاريع الدولة وخاصة في مجال اعداد دراسات المردود البيئي للمشاريع التنموية.

وأضاف ان ادارة المردود البيئي موجودة منذ الثمانينيات في الكويت لكن هناك مشاريع تنموية انطلقت خلال التسعينيات ولم يكن لها دراسة مردود بيئي، مشيرا الى تأخر الكويت في إصدار اللائحة التنفيذية للهيئة العامة للبيئة حتى عام 2001 وهذا ما أدى الى تأخر تطبيق القانون الخاص بالمردود البيئي، لكن الآن الهيئة العامة للبيئة تداركت هذا النقص وبدأت تراجع ملفات المصانع القديمة ليتم تقييم وضعها البيئي الراهن بينما المصانع الجديدة التي تبدأ حاليا يتم تقديم دراسة مردود بيئي لها.

من جهتها أكدت منسق عام الحملة التوعوية للتغير المناخي ان هدف الحملة هو نشر الوعي البيئي بين افراد المجتمع وحث الشباب الكويتي على المشاركة في هذه المؤتمرات وكذلك محاولة إيجاد تقارب بين القطاعين العام والخاص وترسيخ سبل تعاونهما فيما يخص التنمية والبيئة.

بدورها قالت عضو الحملة التوعوية للتغير المناخي نورا البناي ان دخول القطاع الخاص محور اساسي في هذا المؤتمر كونه لا يقل اهمية عن باقي القطاعات الموجودة في البلاد وله دور كبير في الحركة التنموية من خلال مشاريعه التنموية الكبيرة.

● دارين العلي

الدوسري: التنسيق مع «الداخلية» لتحويل رواتب العمالة المنزلية إلى البنوك

كشف الوكيل المساعد لشؤون قطاع العمل في وزارة الشؤون جمال الدوسري عن تنسيق يتم بين وزارتي «الشؤون» و«الداخلية» لتحويل رواتب العمالة المنزلية على البنوك مباشرة أسوة بالعاملين في القطاع الأهلي، مشيرا الى ان السواد الأعظم من المشاكل التي تعانيها العمالة المنزلية تتمثل في عدم الحصول على الرواتب الشهرية.

وأكد الدوسري في تصريح صحافي أمس ان إنشاء مركز لإيواء العمالة ضحايا الاتجار بالبشر مطلب دولي تعهدت الكويت بتنفيذه أمام منظمة العمل الدولية، مشيرا الى ان قانون تجريم الاتجار بالبشر المعروض حاليا على مجلس الأمة شدد في احد مواده على ضرورة إيجاد مركز لإيواء العاملة المتضررة من الاتجار بالبشر، مبينا انه تم اخذ موافقة وزارة التربية على استغلال مدرسة في منطقة جليب الشيوخ كمركز للإيواء، وتم طرحنا مناقصة لإتمام أعمال الصيانة والترميم للمبنى من خلال لجنة المناقصات المركزية.

700 نزيل

وذكر الدوسري ان المبنى يتسع لـ 700 نزيل، سواء العمالة في القطاع الأهلي أو العمالة المنزلية من الرجال والنساء، إضافة إلى احتوائه على اقسام لوزارات العدل والداخلية والصحة والشؤون، متوقعا الانتهاء من أعمال الصيانة والترميم للمبنى في مدة أقصاها 8 أشهر، مشيرا الى انه تمت مخاطبة وزارة المالية لاستئجار عقار مؤقت كمركز للإيواء لحين الانتهاء من اعمال المبنى الجديد الذي يتسع لـ 300 إلى 500 نزيل.

وأكد الدوسري حرص الوزارة الجاد على تلمس سبل الارتقاء بمستوى العمالة سواء في القطاع الأهلي أو المنزلية، مشددا على انه يجب على كل من يتعرض لإيذاء نفسي او جسدي من العمالة التوجه للمركز الصحي وإجراء الكشف الذي يثبت صحة ادعاءه، عقب الذهاب الى التحقيق الجنائي وتسجيل قضية، مشيرا الى ان مبنى الإيواء الجديد يتضمن مركزا للمعلومات يحفظ ملفات التحقيق للعمالة المتضررة، ويحلل القضايا لمعرفة اكثر المشكلات التي تعانيها، وكيفية إيجاد حلول لها، موضحا ان الوزارة خصصت صندوق العمالة الوافدة التي تريد مغادرة البلاد لدفع تذاكر سفرها، إضافة الى توكيل محام للدفاع عنها في حال رفض دفع الرواتب من قبل رب العمل، لافتا الى انه خلال اسبوع يتم سفر العامل، وإيصال مستحقاته من خلال المحامي الموكل للدفاع عنه أو عبر سفارته.

وعن الاتهام الذي وجهه اتحاد مكاتب الخدم «للشؤون» بأنها السبب وراء ارتفاع اسعارهم قال الدوسري: «إن ثمة صكا دوليا تضمنته الاتفاقية الدولية للعمالة المنزلية التي صادقت عليها الكويت أخيرا خلال مؤتمر العمل من شأنه حفظ الحقوق كافة للعمالة المنزلية مثل ساعات العمل والإضافي، والأجور وتذاكر السفر، إضافة الى تحديد مكان الإقامة للخادمة حسب العقد المبرم بين الطرفين اما ان تكون داخل البيت او خارجه»، مشيرا الى ان القانون رقم 6 لسنة 2010 الصادر في شأن العمل في القطاع الأهلي في مادته رقم 5 أعطى للوزير المختص وهو وزير الداخلية تنظيم قطاع العمالة المنزلية، ولا يوجد فراغ تشريعي في الكويت في هذا الصدد.

● بشرى شعبان

جمال الدوسري

مؤتمر الكويت للإدارة الإعلامية للأزمات والطوارئ 5 أكتوبر

منيف العنزي

ذكر رئيس اللجنة المنظمة لمؤتمر الكويت للإدارة الإعلامية للازمات والطوارئ منيف العنزي أنه ولأول مرة على ارض الكويت تتم مناقشة الأسلوب الأمثل لكيفية التعامل والتفاعل مع حالات الطوارئ والأزمات إعلاميا وفق المنهج الأكاديمي الصحيح وليس كردود أفعال قد تنعكس سلبا على أصحابها، وذلك خلال 5 و6 أكتوبر بفندق كوستا ديل سول الواقع بمنطقة الشعب البحري على شارع الخليج العربي، قائلا ان المؤتمر لخص في محاوره أهم ما يجب أن تتسلح به الجهات والمؤسسات العاملة في الشأن العام، بل إنها تصلح لتكون دليلا وخارطة طريق لكيفية الخروج من حالات الطوارئ والأزمات بأقل الآثار السلبية جراء ما تتعرض له من هزات أثناء عملها، فالاستخدام الأمثل والصحيح لوسائل الإعلام من قبل الكوادر المتخصصة والمدربة هو بمثابة السور المنيع لصد وامتصاص لتلك الاضطرابات التي قد تحصل داخل الجسم المؤسسي أو من خارجه، فتولد لدى العاملين والمخططين والإدارة العليا نوعا من الثقة في التصدي لمختلف التحديات. وأضاف العنزي ان ما سيعرض في المؤتمر من أوراق علمية وعروض توضيحية من قبل المتخصصين في هذا المجال على مدى يومين سيركز على آخر المستجدات والخبرات والتجارب في مجال التصدي للازمات إعلاميا لذلك حرصنا على دعوة مجموعة من الإعلاميين والاكاديميين من مختلف الدول ممن يعتبرون خبراء في مجال إعلام الأزمات لعرض هذا العلم الذي اثبت فاعلية وتأثيره العميق في توجيه وتغيير وتشكيل الرأي العام للجمهور سواء داخل أو خارج الحدود، كما سيستفيد المسجلون بالمؤتمر من التجارب والخبرات والممارسات العملية التي قام بها بعض المتحدثين بالمؤتمر في مواجهة أكثر من أزمة في حياتهم المهنية وذلك لطبيعة عملهم التي تحتم عليهم مواجهة مثل تلك الحالات وذلك من واقع عملهم الطويل بهذا المجال.